الأمم المتحدة S/PV.8931



# مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٣١**

الأربعاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد عثمان/ السيد أباري ......................... | (النيجر) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي ......................... | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إستونيا ......................... | السيد يورغسن |
| | أيرلندا ......................... | السيدة بيرن ناسون |
| | تونس ......................... | السيد بن لاغة |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين ......................... | السيدة كنغ |
| | الصين ......................... | السيد غنغ شوانغ |
| | فرنسا ......................... | السيدة غاسري |
| | فييت نام ......................... | السيد فام |
| | كينيا ......................... | السيد كيماني |
| | المكسيك ......................... | السيد غوميس روبليدو فيردوسكو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ......................... | السيد كاريوكي |
| | النرويج ......................... | السيدة يول |
| | الهند ......................... | السيد راغوتاهالي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية ......................... | السيدة توماس-غرينفيلد<br>عدم الانتشار |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/1015).



21-39634 (A)








*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/1015).**

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة وفاء سعيد، مديرة شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1015، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

نستمع في هذه الجلسة إلى إحاطات من السيد هايسوم والسيدة سعيد والسفير هاي أنه فام، القائم بالأعمال بالنيابة لفييت نام باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتعلق بجنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

**السيد هايسوم** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة عن التطورات في جنوب السودان.

خلال الإحاطة السابقة التي قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8859)، أعربت عن أملي في أن يكون جنوب السودان مستعدا لاتخاذ خطوات مهمة في المضي قدما بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وللأسف، حدث تباطؤ منذ ذلك الحين في زخم تنفيذ الجوانب الحاسمة للاتفاق، وإن أحرز قدر من التقدم في المجالات التالية.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اختتم جنوب السودان المنتدى الوطني الخامس لحكام الولايات. وقد ضم المنتدى قادة من جميع الولايات العشر ومنطقتين إداريتين، لتعزيز تنسيق السياسات وأفضل الممارسات في مجال الحكم. وكان هذا أول اجتماع رفيع المستوى لجميع أعضاء الحكومة منذ توقيع اتفاق السلام في عام ٢٠١٨. وأثني على قادة جنوب السودان لالتزامهم بالحوار في المنتدى، بما في ذلك أثناء مناقشة المسائل الخلافية.

وقد استمرت التعيينات البرلمانية، حيث حل أعضاء ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى الانقسامات حول المقاعد البرلمانية، مما مهد الطريق لتعيين أعضائه في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كان الرئيس سلفا كير قد أعاد تشكيل ٩ مجالس تشريعية للولايات وأعاد تعيين أعضائها، وبينما نشيد بالأطراف لتحقيقها المعيار المطلوب البالغ ٣٥ في المائة لتعيين النساء في ولاية وسط الاستوائية، وهو شرط من شروط اتفاق السلام المنشط، فإننا نلاحظ القصور في جميع الولايات الأخرى.

وأرحب باعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون عملية صياغة الدستور. وبمجرد أن يقره البرلمان، سيوجه القانون عملية صياغة الدستور الدائم – وهو شرط أساسي لإجراء الانتخابات.

ويشجعنا اختتام مؤتمر وطني اليوم بشأن العدالة الانتقالية، وهو مؤتمر دام ثلاثة أيام. وقد وفر منتدى مفتوحا للحوار بين الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول في تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز العدالة التصالحية والمساءلة.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الحكومة جلسة حوارها الأولى على الإطلاق لتبادل الآراء مع اللجنة المعنية بالقضاء على

التمييز ضد المرأة. وأشير بشكل منفصل إلى بدء اللجنة المشتركة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بتنفيذ خطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وعلاوة على ذلك، أرحب بقرار الحكومة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر بالعودة إلى عملية سانت إيجيديو، وأشجع المجموعات الرافضة، ولا سيما جبهة الخلاص الوطني، على الانضمام إلى العملية بدون أي شروط مسبقة.

ونرحب بالخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. بيد أنها ليست كافية إذا ما أُريد لزخم تحقيق السلام أن يستمر. وقد أدى فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق بشأن النسب القيادية إلى حدوث انشقاقات في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومنذ آخر إحاطة قدمتها، قوّضت الأزمة السياسية في السودان جهود الوساطة التي بدأت في الخرطوم – سعيا إلى سد الفجوة بشأن مسائل الفصل الثاني، ورأب الانقسامات بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفصيل كيت قوانق التابع لها.

وأود التأكيد على أن الحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة عن تيسير إنشاء القوات الموحدة اللازمة، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد. وهذه ليست سوى خطوة أولية في عملية معقدة ولكنها أساسية لبناء جيش وطني يجسد وحدة شعبه ويكون رمزا لها.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، التقيت بالرئيس سلفا كير، وأعربت عن المخاوف إزاء تباطؤ مستوى الزخم في تنفيذ اتفاق السلام. ويسرني أن أعلن أن مجلس الدفاع المشترك قد أعلن، بعد اجتماعنا، عن إحراز التقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وقد أفرج الآن عن أموال إلى مجلس الدفاع المشترك لفرز الجنود في مراكز التدريب تمهيداً لتخريج القوات الموحدة. كما بدأ تسليم الأغذية والأدوية.

وأعلن الرئيس أن الانتخابات ستجرى في عام ٢٠٢٣. وبينما ألاحظ أن أعضاء المجلس الرئاسي لم يتفقوا بعد على جدول زمني للانتخابات، فإن العام المقبل يمثل تحديا كبيرا إذا أريد لجنوب السودان إنجاز عمليته الانتقالية. وسيتطلب ذلك استعدادات تقنية وسياسية، بما في ذلك الاتفاق على الدستور، فضلا عن القواعد التي تحكم الانتخابات.

ونتوقع أن ترتفع حدة التوترات السياسية المحلية مع اقتراب موعد الانتخابات. ولذلك يساورني قلق عميق إزاء القيود المفروضة على الحيز المدني، بما في ذلك الاستجابة للدعوات إلى تنظيم مظاهرات غير عنيفة من جانب الائتلاف الشعبي من أجل العمل المدني. وأحث الحكومة على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية لجميع أبناء جنوب السودان، بما في ذلك حرية التعبير، من أجل إيجاد منبر للحوار الديمقراطي في عملية انتخابية حرة ونزيهة.

ويساورني القلق أيضا إزاء بطء وتيرة تفعيل عمل البرلمان. ومع انتهاء العام واقتراب العطلة التشريعية في جنوب السودان، فإن هناك مخاطر من عرقلة مشاريع القوانين البالغة الأهمية بشأن تسهيل وضع الدستور، والأعمال التحضيرية للانتخابات، وإنشاء مؤسسات العدالة الوطنية، واعتماد الميزانية الوطنية، وإحراز التقدم في الإصلاحات المالية العامة. وفي حين أن مجلس الوزراء قد صاغ عددا من القوانين وأقرها، لم تُنشأ بعد اللجان الدائمة للنظر في مشاريع القوانين هذه ومناقشتها. وقد كثفت البعثة وشركاؤها بالفعل الدعم المقدم للعمليات التشريعية وعمليات صياغة الدستور، بما في ذلك الدعم في مجال بناء القدرات للبرلمانيات، وتجمع الشباب الذي تم تشكيله حديثا، واللجنة الوطنية لتعديل الدستور.

كما نواصل العمل على بناء سلسلة العدالة، بما في ذلك من خلال نشر محاكم متنقلة، وهو إجراء بدونه سيتعذر بذل جهودنا لتعزيز المساءلة الجنائية واحتواء عمليات القتل خارج نطاق القانون.

ومن الواضح أن هناك قوى مناهضة في جميع هذه المهام. وأدعو الطرفين إلى حشد شعور متجدد بالإرادة السياسية وبناء الثقة من أجل تجنب حالة الشلل، وفي أسوأ الحالات، انهيار اتفاق السلام.

ويساورني القلق أيضا من أن الأزمات الإقليمية المتعددة تُضيق من النطاق السياسي للاهتمام الدولي بجنوب السودان، في وقت تمس فيه الحاجة إلى الدعم الدولي. وقد تم تشاطر هذا القلق في مؤتمر عقد مؤخرا في أوغندا، حضره أصحاب المصلحة الرئيسيون والضامنون، بمن فيهم العديد من المبعوثين الخاصين المعنيين بجنوب السودان. والقرار الذي اتخذه رئيس أوغندا في وقت لاحق باستضافة معتكف لقادة جنوب السودان في كانون الثاني/يناير، هو قرار جدير بالترحيب وينبغي دعمه من أجل إعطاء الزخم لعملية السلام.

وفيما يتعلق بالقلق الذي يساورنا إزاء حماية المدنيين، فإن وقف إطلاق النار الدائم صامد إلى حد كبير. وفي الواقع، يعزى ذلك جزئيا إلى البعثة، فقد انخفض عدد الإصابات في صفوف المدنيين المنسوبة إلى العنف المحلي إلى النصف تقريبا هذا العام، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا يزال المدنيون يتحملون وزر النزاع في جنوب السودان، مما يؤدي إلى إدامة دورات الصدمات والانتقام التي تقوض آفاق المصالحة والتئام جروح المجتمع في الأجل الطويل.

وتبذل البعثة كل ما في وسعها، في حدود قدراتنا، لدعم الحكومة في مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. وينصب اهتمامنا على تجاوز أساليب "مكافحة الحرائق" بعد نشوب النزاعات وإيجاد حلول لها أكثر ديمومة.

وتواصل البعثة تكييف استراتيجيتها في التصدي لبؤر النزاع الساخنة بطريقة متكاملة، بما في ذلك من خلال النشر المرن لما نسميه قواعد العمليات المؤقتة. وقد مكنت هذه القواعد البعثة من الانتشار السريع في البؤر الساخنة لتسوية النزاعات وتهيئة الظروف لتقديم المساعدة الإنسانية، كما هو الحال في طمبورة، ولاية غرب الاستوائية، أو توفير بيئة استقرار، كما هو الحال في واراب وجونقلي، أو لتوفير مظلة أمنية لعودة المشردين بأمان وكرامة، كما هو الحال في كوخ، ولاية الوحدة.

وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة الإشراف على موقع حماية المدنيين في ملكال. ويستمر التخطيط للتحويل المحتمل للموقع، ولكن عندما تسمح الديناميات السياسية والأمنية بذلك. ويسرني أن أبلغكم عن الانخفاض المستمر في القيود المفروضة على دوريات البعثة منذ تشكيل لجنة تنسيق رفيعة المستوى بين البعثة وحكومة جنوب السودان في وقت سابق من هذا العام.

إن إحاطة مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي سيستمع إليها المجلس قريبا، ستسلط الضوء على الحالة الإنسانية المتردية، التي تتجلى بدورها في الغضب والإحباط لدى الشباب المهمش سياسياً واقتصادياً.

لقد قمت في الآونة الأخيرة بزيارة بينتيو، في ولاية الوحدة، التي تعاني من أسوأ فيضانات منذ ستة عقود. الحالة مروعة حقا. مياه الفيضانات لا تنحسر، وشُرد مئات الآلاف من الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة بشدة. أثّني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جانب هيئات العمل الإنساني. فالجميع يعملون على مدار الساعة منذ أيلول/سبتمبر لبناء أكثر من ٧٠ كيلومترا من السدود لمنع تدفق المياه مصدر التهديد ومنع الانهيار الكارثي للبنية التحتية.

كل ذلك يكشف عن مواطن الضعف الشديد أمام تغير المناخ في جنوب السودان. ويمكنني أن أبلغ المجلس بأن فريقا عاملا مشتركا بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري معنيا بتغير المناخ والأمن والذي أُنشئ حديثا سوف يضع استراتيجيات متكاملة للتصدي لهذه المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

في منطقة القرن الأفريقي بأسرها، التي تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية معقدة، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان بقاء جنوب السودان مستقرا. ويسرني أن أذكر أنه خلال لقاءاتي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة المخصصة لجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا الأسبوع الماضي كانت هناك التزامات قوية بالعودة إلى الانخراط، على أعلى المستويات، في دعم عملية السلام.

إن ما على المحك هنا هو استمرار صلاحية اتفاق السلام المنّشط. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا الالتزام بهذا المسعى تجاه حكومة وشعب جنوب السودان من جانب بعثة الأمم المتحدة وأسرة الأمم المتحدة بأسرها.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سعيد.

**السيدة سعيد** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

منذ أن قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إحاطة إلى المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8859)، تدهورت الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وقد قدم الممثل الخاص هايسوم للتو إيجازا للديناميات السياسية والأمنية. وسأركز على الدوافع التي تحرك الاحتياجات الإنسانية، واستجابة الشركاء في المجال الإنساني، والعمل المطلوب لتخفيف معاناة الملايين من أبناء جنوب السودان ونحن ننتقل إلى عام ٢٠٢٢.

لقد واجه شعب جنوب السودان أعلى مستويات لانعدام الأمن الغذائي منذ الاستقلال في عام ٢٠١١ وعودة اندلاع النزاع، الذي بدأ في عام ٢٠١٣. ووفقا لآخر تحليل للتصنيف المتكامل للمراحل، يقدر أنه بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه هذا العام، أي في ذروة الموسم العجاف، كان ٧,٢ مليون شخص في مرحلة الأزمة – أي تصنيف متكامل للمراحل بدرجة ٣ أو أكثر – منهم ٢,٤ مليون شخص في مرحلة الطوارئ – أي تصنيف بدرجة ٤ أو أكثر. وهناك أيضا ١٠٨ آلاف شخص في ست مقاطعات – وهي أكوبو وبيبور وأويل ساوث وتونجي إيست وتونجي نورث وتونجي ساوث – يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي خمسة من تلك المواقع كان النزاع هو المحرك الرئيسي للتشرد الذي أدى إلى خسائر في الأرواح وسبل العيش والأصول.

إن انعدام الأمن الغذائي المتزايد والمرض والفرص المحدودة للحصول على المياه النظيفة والنظافة الصحية والصرف الصحي قد أدت إلى زيادة مستويات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة. ويقدر أن نحو ١,٤ مليون طفل و ٤٨٠ ألف من النساء الحوامل أو المرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد وبحاجة للعلاج في عام ٢٠٢١ – وهو أعلى عدد منذ عام ٢٠١٣.

وقد استمر انعدام الأمن والعنف على المستوى المحلي في تعطيل حياة مئات الآلاف من أبناء جنوب السودان. فوفقا لمصفوفة تتبع التشرد تضعها المنظمة الدولية للهجرة، نزح حوالي ٣٠٠ ألف شخص حديثا بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، مما رفع عدد المشردين داخليا إلى مليوني شخص.

ولا تزال النساء والفتيات يواجهن مستويات قصوى من العنف القائم على نوع الجنس، والذي تفاقم بسبب النزاع المسلح والعنف المنظم والقيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا والتشريد القسري بسبب الفيضانات. وهناك الكثير من أعمال العنف لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي، مع وجود خدمات استجابة محدودة متاحة للناجين.

في مقاطعة تامبورا، غرب الاستوائية، بينما تتحسن الحالة مع توفير الحكومة للأمن، هناك ١٣ مرفقا صحيا من أصل ٢٠ مرفقا لا تعمل بسبب العنف الذي تمارسه أطراف مسلحة، وهناك ثماني مدارس فقط من أصل ٥٣ مدرسة مفتوحة في المقاطعة. وفي منطقة ماغانيس في أعالي النيل، أدى القتال بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة إلى تشريد للناس، منهم من نزحوا إلى السودان. فلقد عبر حوالي ٧٠٠ ألف شخص من جنوب السودان الحدود إلى السودان هذا العام، مدفوعين بانعدام الأمن الغذائي والعنف.

كما أن آثار تغير المناخ محسوسة في جنوب السودان، حيث تؤدي الفيضانات وظروف الجفاف إلى تعطيل سبل العيش والأمن الغذائي وزيادة خطر التشرد والعنف، كما سمعنا للتو من الممثل الخاص هايسوم. ومنذ أيار/مايو، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية بسبب الفيضانات الكارثية للسنة الثالثة على التوالي، مما أثر على نحو ٨٥٠ ألف شخص في ٣٣ مقاطعة من بين ٧٨ مقاطعة. وأكثر من ٨٠ في المائة من المتضررين هم في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل.

نياورا، ٤٠ عاما، هي أم لتسعة أطفال وواحدة من كثيرين دُمرت حياتهم وسبل عيشهم. لقد انتقلت إلى مخيم بينتيو للمشردين داخليا في تموز/يوليه مع أسرتها بعد أن دمرت الفيضانات منزلهم وجميع أغراضهم. نياورا وأطفالها يعتمدون الآن على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. إنها واحدة من حوالي ١٩ ألف شخص شردتهم الفيضانات ولجأوا إلى سكان البلدة، وهي واحدة من أكثر من ١٠٠ ألف نازح في مخيم المشردين داخليا. وفي مدينة آخذة في التوسع أساسا، يواجه عشرات الآلاف من الناس بالفعل تفشي التهاب الكبد-E والمخاطر الجسيمة لزيادة الأمراض المنقولة بالمياه بسبب سوء ظروف الصرف الصحي.

وتظل الاستجابة الإنسانية تتضرر من جراء النزاع، وكذلك العنف الموجه إلى عمال الإغاثة وأصولهم، والتدخل في العمليات، والعوائق البيروقراطية، وتحديات الوصول المادي. ولا يزال جنوب السودان أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. بعد عدة أيام من العنف في بلدة لير بولاية الوحدة، قُتل أحد العاملين في مجال المعونة الغذائية قبل بضعة أيام. ويبلغ العدد الإجمالي للعاملين في مجال المعونة الذين قُتلوا في عام ٢٠٢١ أربعة حتى الآن.

وبعد تعليق العمل في وقت سابق بسبب التدخل من شباب مسلح، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من استئناف عمليات المعونة في بيبور ورينك نتيجة للانخراط المكثف من المجتمع المحلي والحكومة. وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة وصول المساعدات الإنسانية من خلال الدوريات البعيدة المدى وإنشاء قواعد عمليات مؤقتة في عدة مواقع، وذلك وفقا للأمثلة التي عرضها الممثل الخاص هايسوم.

لقد ساعد الشركاء في المجال الإنساني حوالي ٥ ملايين شخص في جميع أنحاء البلاد بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول بالغذاء والرعاية الطبية والتغذوية والمياه والصرف الصحي ودعم الحماية والمأوى. كما قام الشركاء في المجال الإنساني باستجابة واسعة النطاق ومتعددة القطاعات منعت حدوث مجاعة. وتم تزويد أكثر من ٥٠٠ ألف شخص في المقاطعات الست التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالمساعدة الغذائية وخدمات الحماية والصحة والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي. وتلقى أكثر من ٤٦ ألف من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات خدمات غذائية علاجية.

ولتمكين تلك الاستجابة، اضطر الشركاء في المجال الإنساني إلى إعادة برمجة الدعم داخل البلد، والتي شهدت تخفيض الحصص الغذائية للمشردين داخليا واللاجئين والمجتمعات المحلية المصنفة عند مستوى الأزمات - التصنيف المتكامل بدرجة ٣ - خارج المقاطعات الست المعرضة للخطر.

إن توفير الخدمات الأساسية الكافية، ولا سيما الصحة والتعليم وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، هو أمر حيوي للحفاظ على سبل العيش، وتعزيز القدرة على الصمود، وتهيئة ظروف تمكين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

ومع ذلك يجب أن ندرك أيضا أنه بالنسبة للعديد من المليوني شخص الذين شُردوا على مر السنين قد لا تكون العودة خيارا. واحتمال أن يقوم العديد من المشردين داخليا - بمن فيهم أولئك الذين هم في مواقع سابقة لحماية المدنيين مثل بينتيو وملكال - باختيار البقاء يمكن أن يؤدي إلى تحول تلك المواقع إلى مستوطنات دائمة في المراكز الحضرية أو في الضواحي. فينبغي الاعتراف بذلك، وينبغي اتخاذ خطوات لدعم الناس أينما اختاروا البقاء. وسيكون التخطيط في الأجل الطويل ضروريا للتصدي لهذه الظاهرة الجديدة.

إن نطاق وحجم الاحتياجات الإنسانية والتحديات التي حددتُها تفوق قدرتنا على الاستجابة على نحو كاف. وعلى الرغم من أن خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام ٢٠٢١ ممولة بنحو ٦٨ في المائة، فإن العديد من القطاعات، مثل الصحة والتغذية والحماية والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، تعاني من نقص حاد في التمويل.

وتقوم آليات التمويل الجماعي بدور أساسي، حيث قدمت هذا العام ٣٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ و ٦٩ مليون دولار من صندوق المساعدة الإنسانية لجنوب السودان. وأشكر

الجهات المانحة التي دعمتنا بسخاء هذا العام. وهناك حاجة إلى أن يَهُب المزيد من المانحين لنجدة جنوب السودان وتوفير تمويل مبكر لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢، التي تتطلب ١,٧ بليون دولار لدعم ٨,٤ ملايين شخص محتاج.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يلزم توفير تمويل كاف ومبكر للحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، لا سيما لتجنب مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

ثانيا، يتعين على الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية أن تمتثل لالتزامها بتيسير وصول المساعداتبصورة آمنة ومن دون عوائق وحماية العاملين في مجال المعونة.

وأخيرا، على الرغم من أن تنفيذ عملية السلام قد أحدث بعض التأثير الإيجابي، فإنه لا يزال بطيئا. وأعتقد أن الممثل الخاص للأمين العام أشار إلى زخم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبالتالي، فإن أعمال العنف متواصلة، ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تعمل على كفالة حماية المدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة سعيد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفير فام.

**السيد فام** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن سعادة السفير دانغ دينه كوي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، يشرفني أن أقدم إحاطة لأعضاء مجلس الأمن منذ الإحاطة السابقة التي قدمها الرئيس إلى المجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/1237). وأعتزم أن أقدم لمحة موجزة في بياني عن التطورات التي حصلت في اللجنة منذ بداية عام ٢٠٢١، ولا سيما زيارة الرئيس والوفد المرافق له إلى جنوب السودان في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وقد اجتمعت اللجنة شخصيا حتى الآن في ثلاث مناسبات خلال مشاورات غير رسمية، وفي ثلاث مناسبات أيضا في اجتماعات سرية عن طريق التداول بالفيديو.

واستمعت اللجنة، خلال اجتماع مغلق عن طريق التداول بالفيديو في ٢٩ كانون الثاني/يناير، إلى عرض قدمه فريق الخبراء في اجتماع مفتوح أمام جنوب السودان ودول المنطقة، بشأن التقرير المؤقت للفريق (انظر S/2020/1141).

وفي ٢٦ شباط/فبراير، استمعت اللجنة، أثناء اجتماع سري، إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي ٢٦ آذار/مارس استمعت اللجنة، مرة أخرى أثناء اجتماع سري، إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق (انظر S/2021/365)، عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٢٥٢١ (٢٠٢٠)، وناقشت التوصيات الواردة فيه.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة أول اجتماع بالحضور الشخصي منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠، استمعت خلاله إلى عرض قدمه فريق الخبراء في اجتماع مفتوح أمام جنوب السودان ودول المنطقة بشأن التقرير النهائي للفريق.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة أثناء مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وأخيرا، أطلع الرئيس اللجنة، خلال مشاورات غير رسمية في ٢ كانون الأول/ديسمبر، على آخر زيارة قام بها إلى جنوب السودان، تمت في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بزيارة الرئيس لجنوب السودان، التقى الرئيس والوفد المرافق له بأصحاب المصلحة المعنيين في جنوب السودان، بمن فيهم فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت والنائب الأول للرئيس رياك مشار تيني ونواب الرئيس ورئيس المجلس التشريعي الوطني الانتقالي

وأعضاء مجلس الوزراء وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثات الدبلوماسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسوية والزعماء الدينيين، في كل من جوبا وواو.

وقد ركزت معظم المناقشات على تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما الفصل ٢ بشأن الترتيبات الأمنية، فضلا عن تنفيذ المعايير الرئيسية التي حددها مجلس الأمن في الفقرة ٢ من القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١)، التي طلب فيها المجلس من سلطات جنوب السودان تقديم تقرير إلى اللجنة في موعد أقصاه ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ عن التقدم المحرز.

ومنذ بداية عام ٢٠٢١، تلقت اللجنة طلبا واحدا للإعفاء من حظر الأسلحة، وقد تمت الموافقة عليه. كما ورد طلبان للإعفاء يتعلقان بتدابير حظر السفر وتجميد الأصول، وقد تمت الموافقة عليهما كليهما.

وختاما، يود رئيس اللجنة أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه لأعضاء اللجنة وجنوب السودان وبلدان المنطقة على انخراطهم النشط في عمل اللجنة برئاسته. كما يود أن يشكر الأمانة العامة، ولا سيما فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، على مساعدته القيمة في العمل اليومي للرئيس. ويرجو كل التوفيق لرئيس اللجنة القادم.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير فام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيدة سعيد على عرضيهما. وأشكر زميلي ممثل فييت نام على الإحاطة، وأرحب بحضور جنوب السودان في مناقشتنا اليوم.

نود أن نبدأ بنقل تقديرنا العميق للقوات والشرطة والمدنيين الذين يخدمون، في ظل مخاطر شخصية كبيرة، لحماية المدنيين في جنوب السودان.

أود أن أتطرق اليوم إلى ثلاثة جوانب من الحالة في جنوب السودان: الاحتياجات الإنسانية، والعنف دون الوطني وتآكل الحيز المدني، والتقدم البطيء نحو تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

أولا، أدت الفيضانات الكارثية في جنوب السودان إلى تعريض أكثر من ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة للخطر. وعندما يقترن هذا الفيضان بانعدام الأمن الغذائي والعنف المتواصل والنزوح الجماعي والجائحة العالمية، فإنه يتسبب في حالة إنسانية مزرية. إننا نشجع المجتمع الدولي على دعم الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني ومعالجة الثغرات في التمويل والموارد الإنسانية. كما نحث المستويين الوطني ودون الوطني على بذل كل ما في وسعهما لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين الذين يقدمون المعونة.

ثانيا، يظل يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء استمرار العنف دون الوطني في ولايات أعالي النيل والوحدة وواراب والبحيرات وجونقلي وغرب ووسط الاستوائية. فقد أدى العنف إلى أعمال نهب ونزوح جماعي ومئات القتلى المدنيين. ونشعر بالانزعاج إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في البحيرات وواراب وطمبرة، بما في ذلك عمليات القتل على أساس الإثنية. وقد قدم التقرير الأخير لمنظمة دولية غير حكومية تفاصيل عن هجمات مروعة على المدنيين، بما في ذلك قتل وتشويه النساء الحوامل وقتل المسنين والمعوقين وقتل الأسرى المدنيين. فيجب على حكومة جنوب السودان أن تحاسب المسؤولين - ليس فقط من ارتكبوا هذه الانتهاكات، ولكن كذلك الذين حشدوا وأمروا المقاتلين بتنفيذ هذه الهجمات البشعة. ويجب على الحكومة أن تتخذ تدابير لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والإنمائي والصحفيين والنازحين والنساء والأطفال.

كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء تآكل الحيز المدني في جنوب السودان، الذي أجبر المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء على الفرار من البلد. واستهداف المجتمع المدني يثني عن المشاركة في العمليات التشاركية المبينة في اتفاق عام ٢٠١٨، بما في

ذلك العدالة الانتقالية والتطوير الدستوري والاستعدادات للانتخابات. وندعو حكومة جنوب السودان إلى احترام حقوق جميع المواطنين وفقا للدستور الانتقالي.

ثالثا، وأخيرا، مرت أكثر من ثلاث سنوات منذ توقيع اتفاق السلام، وكان الموقعون عليه بطيئين في إحراز التقدم. ونحث حكومة جنوب السودان على التنفيذ الكامل للاتفاق. وهذا يعني التنفيذ السريع لعملية شاملة لصياغة الدستور ولإصلاح الإدارة المالية العامة وللترتيبات الأمن الانتقالية وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٣.

ونشدد على ضرورة أن تسبق الانتخابات عملية شاملة وشفافة لصياغة الدستور. وينبغي أن تكون النتيجة انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة جميع أبناء جنوب السودان، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون وأفراد جميع الفئات السياسية.

واسمحوا لي أن أقوب بوضوح: إن أحكام حظر الأسلحة ليست مسؤولة عن التأخير في تدريب القوات الموحدة اللازمة وتخريجها. والغرض من ذلك هو تهيئة المجال لدفع عملية السلام قدما وللمجتمع المدني في جنوب السودان للمشاركة في ديمقراطيته وحكمه. ويساعد حظر الأسلحة على حماية المدنيين عن طريق الحد من تدفق الأسلحة إلى البلد.

وإذا كانت حكومة جنوب السودان بحاجة إلى أي أسلحة أو معدات لتنفيذ اتفاق السلام، فهناك إجراءات إعفاء واضحة. ولم تتلق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان سوى طلب إعفاء واحد من حظر الأسلحة هذا العام، كما سمع أعضاء المجلس للتو، وقد تمت الموافقة على ذلك الطلب.

ونأسف لعدم تمكن فريق الخبراء من المشاركة في رحلة اللجنة في الشهر الماضي لأن قائمة المرشحين المقترحين عالقة منذ حزيران/يونيه. وتقرير الفريق حيوي لعمل اللجنة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان وبالعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية وزملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة بما يمكن من تحقيق السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

**السيدة كنغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي كينيا والنيجر وتونس، وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١). ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هايسوم، والسيدة سعيد مديرة شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وسعادة السيد هاي أنه فام، الذي ينوب عن رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان لإحاطاتهم التفصيلية. كما نرحب بحضور ممثل جنوب السودان. ونلاحظ أيضا أن مجلس الأمن يتلقى تقارير خطية دورية من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، ونحن ممتنون لها.

ونعقد جلسة اليوم بعد شهر واحد بالضبط من زيارة أعضاء مجلس الأمن لجنوب السودان. ونعرب عن امتناننا لجميع الأمور التي جعلت الزيارة ناجحة، ولا سيما حسن ضيافة شعب وحكومة جنوب السودان والسفير دانغ وفريقه، فضلا عن دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأمانة العامة.

وعلاوة على ذلك، نقدر الفرصة المتاحة للاطلاع مباشرة على الأوضاع في الميدان، والانخراط مباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت وأعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله ومجلس الوزراء وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثات الدبلوماسية وممثلو المجتمع المدني، بمن فيهم الجماعات النسائية والزعماء الدينيون.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتقدم الجاري في جنوب السودان وتعترف بالتحديات والفرص القائمة، التي ينعكس معظمها في أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/1015). كما نقدم وجهات النظر التالية.

أولا، إن التقدم المحرز على الجبهة السياسية خلال السنوات الثلاث الماضية بعد توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية

جنوب السودان يبشر بالخير. وفي هذا الصدد، نحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ونشدد على أهمية مبدأ الشمولية في التمثيل في مؤسسات الحوكمة، بما في ذلك الحد الأدنى المتفق عليه بتخصيص نسبة ٣٥ في المائة لمشاركة المرأة، إلى جانب تمثيل الشباب.

كما نشيد بالحكومة لإعادة تشكيل المجالس التشريعية للولايات في مختلف المناطق وتعيين أعضائها، وكذلك مجلس الوزراء لقيامه باستعراض واعتماد مشروع قانون عملية صياغة الدستور ٢٠٢٠/٢٠٢١. واعتماد مشروع القانون خطوة أولى هامة. ونشجع السلطات على إحراز التقدم في تفعيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي بالكامل لكفالة إمكانية المضي قُدما في عملية وضع الدستور الدائم، وسن تشريعات أخرى حاسمة.

ثانيا، يسرنا استمرار سريان وقف إطلاق النار الدائم، ولكننا نلاحظ وقوع حوادث مثيرة للقلق، من الاشتباكات العرقية والطائفية في بعض أجزاء البلد والتوترات بين فصائل لجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولا يزال من الضروري تعزيز التدابير الأمنية وتحسينها، ولا سيما النهوض بالترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك توحيد القوات المسلحة وتخريج القوات الموحدة اللازمة، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثالثا، لا يمكن فصل التحديات الأمنية عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية السائدة. وقد تفاقمت الحالة الإنسانية المتردية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والآثار الضارة لتغير المناخ، التي أدت إلى فيضانات مفاجئة مدمرة ساهمت في تشرد جماعي جديد وانتشار أمراض منقولة بالماء وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وتؤكد تلك التحديات الأسباب الجذرية العميقة لأزمات جنوب السودان والحاجة إلى استجابات وحلول عاجلة ولكن دائمة. وبناء على ذلك، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لمعالجة تلك المسائل الأساسية والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

كما أن ما سبق ذكره يقودنا إلى تكرار دعوتنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتثال لاتفاق مركز القوات. ونثني على جميع الشركاء والوكالات الإنسانية والعاملين فيها على جهودهم في إيصال المساعدة إلى المحتاجين، ونحث الحكومة على كفالة حمايتهم حتى يتمكنوا من القيام بعملهم في بيئة آمنة ومأمونة. وبالمثل، ندعو إلى النظر في رفع جميع الجزاءات وغيرها من التدابير القسرية الانفرادية في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لتمكين الحكومة من تلبية احتياجات الشعب.

والعملية الانتقالية في جنوب السودان تمر بمرحلة بالغة الأهمية، وسوف تستفيد استفادة هائلة من إشراك أولئك الذين لا يزالون على الهامش. ولذلك تتطلع مجموعة ٣+١ إلى أن تحل الأطراف غير الموقعة الخلافات وتنضم إلى عملية السلام. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا الكامل للعمل الهادف الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة سانت إيجيديو للمساعدة في ذلك الصدد.

ويواصل جنوب السودان، بعد أن احتفل مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلاله، إظهار التزامه بتحقيق تطلعات شعبه. ولا شك في أن المشاكل البنيوية لا تزال قائمة، والتحديات تنتظرنا. ومع انتقال البلد إلى السلام، لا يزال التعجيل بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وتوسيع نطاقه أمرا أساسيا، ولا سيما التقدم بشكل حاسم فيما يتعلق بترتيبات الأمن والعدالة الانتقالية.

وفي مجال العدالة الانتقالية، نحن مقتنعون بأن مجلس الوزراء وافق على إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ونعتقد أن من الأهمية بمكان مساعدة البلد على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق فيما يتعلق بالحقيقة والمصالحة والتعويضات. وسيساعد إنشاء آليات للبحث عن الحقيقة وتقديم تعويضات للضحايا على التوفيق بين شعب جنوب السودان وتوحيده.

كما أن استمرار مشاركة ودعم المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية وشركاء جنوب السودان، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أمر حاسم في المضي قدما بالهدف المشترك المتمثل في مساعدة جنوب السودان على سد الثغرات الهامة التي تعرقل السلام والتنمية المستدامة والاستقرار.

كما نغتنم هذه الفرصة لنثني على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في دورها الفعال في تعزيز الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان في الأجل الطويل، ونؤكد مجددا دعمنا لها. ونود أن نؤكد بكل وضوح أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. لكن لا يمكننا أن نغفل الدور الهام والتكميلي الذي تقوم به البعثة في مجالي الحماية والأمن. كما أننا لا نزال على ثقة بأن البعثة ستتمكن من تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت البعثة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، بما في ذلك من خلال تقديم دعم ملموس لتنفيذ الاتفاق المنشط.

وفي الختام، تؤكد تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر التزامنا بمواصلة دعم دولة جنوب السودان الشقيقة في مسيرتها نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة والاستقرار والازدهار.

**السيدة بيرن ناسون** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر السيد نيكولاس هايسوم والسيدة وفاء سعيد على إحاطتيهما صباح اليوم. وأعتقد أنهما بينا بوضوح التحديات التي تم التغلب عليها والتحديات المتبقية، والتي تثير القلق. وأود أيضا أن أرحب بزملائنا من جنوب السودان في جلسة اليوم. كما أعرب عن تقديرنا لفييت نام على إحاطتها بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان، وعلى رئاستها الممتازة للجنة على مدى العامين الماضيين. وقد حظيت بتقدير كبير لما أبدته من قيادة وروح العمل الجماعي.

وعلى الرغم من أنني لن أخوض في مسألة الجزاءات هنا، سأكون مقصرا إن لم أذكر الزيارة الأخيرة التي قامت بها مؤخرا لجنة الجزاءات إلى جنوب السودان. والرسالة الرئيسية التي نقلها المحاورون خلال تلك الزيارة – على جميع المستويات – هي أن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان كان بطيئا للغاية. وقد سمعنا تلك الرسالة باستمرار في هذه القاعة خلال الأشهر القليلة الماضية، وسمعناها مرة أخرى اليوم. وأعتقد أننا جميعا يمكن أن نؤكد أن هذه الرسالة ينبغي أن تتغير.

إن بطء تنفيذ عملية السلام، كما وصفه الممثل الخاص بتفصيل مثير للقلق مرة أخرى صباح اليوم، يسهم في تحقيق نتائج كارثية. ويساورنا القلق إزاء استمرار نمط العنف دون الوطني وضعف جهاز الأمن. ونأسف لانتشار ثقافة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القانون. وييسر هذا الانتشار الافتقار إلى آليات مساءلة قوية بما فيه الكفاية وعدم كفاية الدعم المقدم للناجين. ولا بد من معالجته على نحو الاستعجال. كما أن بطء التنفيذ يسبب صدمة إضافية للسكان الذين عانوا بالفعل أكثر مما يكفي. كما أنه يعرقل الجهود المبذولة لمعالجة حالة إنسانية مزرية، كما سمعنا هذا الصباح – تتفاقم الآن بسبب المستويات القياسية للفيضانات.

إننا نعلم أن المخاطر المتصلة بالمناخ في جميع أنحاء العالم تؤدي بصورة مباشرة إلى تهديدات للسلام والأمن. ومن الأمثلة على ذلك الفيضانات المطولة والمكثفة التي شهدها جنوب السودان هذا العام، وهي الأسوأ منذ عقود. وقد أدى ذلك إلى نزوح السكان، وتعطيل الزراعة، وتغيير أنماط هجرة الماشية. وكل ذلك ينطوي على خطر زيادة أعمال العنف أو تأجيجها. وترحب أيرلندا بدور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في المشاركة في تدابير مبتكرة لبناء السلام في المجتمعات المحلية، مما قد يخفف من هذه المخاطر ويساعد على منع العنف. كما أننا فخورون بالإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جنوب السودان من خلال دعمنا لتعيين مستشار للأمن المناخي لدى آلية الأمن المناخي.

وفي أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8859)، شددت أيرلندا على ضرورة التطلع إلى المستقبل من أجل منح شعب جنوب السودان،

وشبابه على وجه الخصوص، ما ينبغي أن يتوقعوه بصورة مشروعة – حرية الاحتجاج في أمان، والذهاب إلى المدرسة، والعمل، وقبل كل شيء، الازدهار. لقد حان الوقت لمن لديهم النفوذ والسلطة والموارد في البلد لتقديم الخدمات لمواطني جنوب السودان. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لكي ينتقل الجميع من الشعارات الرنانة إلى الواقع.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، فإن إجراء انتخابات شاملة وديمقراطية في جنوب السودان احتمال جدير بالثناء، ولكنه يعتمد على التنفيذ والتشغيل الكاملين لاتفاق السلام. ولئن كانت إعادة تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية خطوة إيجابية في هذا الصدد، فإن تقاعسها حتى الآن مخيب للآمال، مما يدل على أن التنفيذ الرمزي لا يجدي نفعا.

ومنذ وقت ليس ببعيد، احتفل المجلس بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلال جنوب السودان ببيانات تجسد الآمال الكبيرة للأمة. ويمكن أن تتحول تلك الآمال إلى مستقبل أفضل نسعى إليه جميعا، ولكن ذلك لن يتحقق إلا ببناء الثقة في الدولة. ومع ذلك، يجب كسب الثقة. ومن خلال تلبية الاحتياجات الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، نعلم أن جنوب السودان يمكنه المضي قدما.

وأخيرا، أود أن أؤكد إشادة أيرلندا بعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان وامتنانها لها في اتخاذ الخطوات الحاسمة الأولى في إعداد البلد للانتخابات، وأود أن أؤكد للممثل الخاص أننا سنقف إلى جانبه، وفريقه، وهو يواجه التحديات التي تنتظره في الوفاء بتلك المسؤولية الهامة.

**السيد غوميس روبليدو فردوسكو** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص هايسوم والسيدة وفاء سعيد على إحاطتيهما صباح اليوم. كما نهنئ بحرارة السفير دانغ دينه كوي وفريقه على اجتهادهما في قيادة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان، وعلى قيادتهم للزيارة الناجحة التي قامت بها اللجنة إلى جنوب السودان في الشهر الماضي، على الرغم من العقبات المستمرة التي لا يمكن تفسيرها فيما يتعلق بحالة فريق الخبراء.

تنوه المكسيك بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنسيق الرؤية الاستراتيجية والدعم الذي تقدمه لإجراء الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. وسنتابع عن كثب التقدم المحرز في إنشاء فريق المساعدة الانتخابية، ونأمل أن تؤدي عملية تنظيمية شاملة ومشروعة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن إنشاء اللجان المتخصصة ضروري لكي تمضي الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية قدما وتعتمد قانون عملية وضع الدستور، وهو شرط أساسي لإجراء الانتخابات. وندعو إلى بذل المزيد من الجهود لضمان عمل الجمعية الوطنية ومجالس الولايات دون عوائق وبمشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٥ في المائة.

ويجب أيضا إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي كان حتى الآن ضئيلا وانتقائيا. وندعو حكومة جنوب السودان إلى التعجيل باتخاذ التدابير، لا سيما في مجال الأمن، مثل توحيد القوات وجوانب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهناك حاجة أيضا إلى إحراز التقدم في سن التشريعات لإتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام.

باختصار، إن الادعاء بتبرير التأخير في تنفيذ الاتفاق بالاحتجاج بحظر الأسلحة لا يلقي سوى ظلال من الشك على صدق الحكومة في الامتثال لاتفاق السلام الذي أعيد تنشيطه.

وعلى نحو ما ذكر سابقا، فإن جنوب السودان معرض للأسف لحدوث فيضانات مفاجئة مستمرة، أثرت هذا العام على ما يقرب من ٨٥٠ ٠٠٠ شخص. وبسبب اشتداد هذه الأحداث، من المستحيلتحقيق الانتعاش في البلد قبل موسم الأمطار القادم، مما يؤدي إلى سلسلة من الآثار المتعاقبة الناجمة عن تزايد أعداد المشردين داخليا، مما يفضي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة الأمراض بشكل واضح. وهذا بالطبع يؤدي إلى تفاقم التوترات والاشتباكات بين المجتمعات المحلية بسبب ندرة الموارد.

وبسبب خطورة هذه الحالة على وجه التحديد، كما أوضحت لنا السيدة سعيد، فإن الزيادة في عدد الحوادث المتصلة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أمر مثير للقلق. ونأسف أسفا عميقا للتهديدات الناجمة عن تدمير ونهب الإمدادات والموارد الإنسانية في بيبور والرنك وتونج. ونحث السلطات على مضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان أمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وإيصالها دون عوائق.

وفي الختام، يعرب بلدي عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوجود حالات إعدام خارج نطاق القانون في ولايتي البحيرات وواراب، فضلا عن أعمال العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. ونطالب السلطات باحترام معايير وقواعد حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي انضم إليها جنوب السودان، وتعزيز سيادة القانون بصفة عامة.

ومن المؤكد أن التقدم المحرز في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح علامة إيجابية، ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن وإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وفي النهاية، فإن توفير حيز يمكن فيه لشعب جنوب السودان بتعدده أن يعبر عن حقوقه بحرية ودون خوف من الانتقام سيكون أمرا حيويا في الفترة التي تسبق العملية الانتخابية.

**السيد راغوتاهالي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ومدير شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. والشكر موصول للسفير هاي أنه فام على الاستعراض العام الذي قدمه عن التطورات في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) منذ العام الماضي. وقد ترأس السفير الفيتنامي دانغ دينه كوي اللجنة على مدى العامين الماضيين بامتياز وجدارة. وأود أن أسجل تقدير وفد بلدي للسفير كوي وفريقه. كما أرحب بحضور ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

لقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تقدما ملحوظا في جنوب السودان. واستعرض مجلس الوزراء مشروع قانون عملية صياغة الدستور ٢٠٢٠/٢٠٢١ واعتمده. والآن، يتعين على المجلس التشريعي الوطني الانتقالي أن ينظر في مشروع القانون. وتم تعيين أعضاء جدد في المجلس، كما أعيد تشكيل ٩ من أصل ١٠ مجالس حكومية – أي جميعها، باستثناء مجلس ولاية غرب بحر الغزال. ونرحب بهذه التطورات ونأمل أن يمضي المجلس التشريعي الوطني الانتقالي قدما في الأشهر المقبلة باتخاذ خطوات حاسمة تالية، وأن ينشئ لجانا متخصصة ويضع تشريعات تتعلق بإعداد الانتخابات وعملية صياغة الدستور. ونلاحظ أيضا أن العنف السياسي قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن الأطراف كانت، إلى حد كبير، ملتزمة بالاتفاق الذي أعيد تنشيطه. ومن المشجع أيضا أن الحالة الاقتصادية ظلت مستقرة، وأن النشاط الاقتصادي قد انتعش في جميع أنحاء البلد.

وقد أتاحت الزيارة التي أجرتها لجنة القرار ٢٢٠٦ إلى جنوب السودان الشهر الماضي، برئاسة فييت نام، فرصة لفهم الحالة في الميدان في البلد على نحو أفضل. ومن الواضح أن جنوب السودان أحرز تقدما إيجابيا في السنوات القليلة الماضية، وهو ما يتجلى أيضا في زيادة النشاط الاقتصادي في جوبا. ونواصل التأكيد على أنه يجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لتعزيز وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن. وتمشيا مع اتفاق السلام المعاد تنشيطه الذي تم توقيعه قبل ثلاث سنوات، يظل الهدف النهائي هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في البلد.

وعلى الجبهة الأمنية، من المشجع أن يستمر وقف إطلاق النار. ولا يزال العنف المحلي مستمرا، وإن كان قد انخفض بنسبة ٥٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي. بيد أن العنف المستمر يؤكد أهمية التعجيل بإنشاء القيادة الموحدة للجيش وتخريج القوات الموحدة اللازمة، وهو جانب حاسم من جوانب الاتفاق. ولا يزال تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية أمرا حاسما بالنسبة للعملية الانتخابية في نهاية الفترة الانتقالية، وكذلك التعجيل باستئناف جهود الوساطة في روما التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو مع غير الموقعين على الاتفاق. ومن المهم اتخاذ إجراءات مبكرة بشأن هذه الجوانب.

وقد تأثرت الحالة الإنسانية بالفيضانات الأخيرة. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يكثف جهوده لسد الفجوات التي تواجهها الحكومة في الموارد والقدرات. فنسبة العجز في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ تبلغ نحو ٣٣ في المائة، بقيمة ٥٥٠ مليون دولار.

وفيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لاحظنا تحسن الاتصالات بين البعثة والحكومة. وهذا التطور له أثر إيجابي على تيسير عمليات البعثة، وهو ما يتضح من انخفاض انتهاكات اتفاق مركز القوات. كما نحيط علما بالنهج المتكامل المشترك بين البعثات، بما في ذلك إنشاء قواعد عمليات مؤقتة.

ومنذ إنشاء البعثة قبل عقد من الزمن، كانت الهند واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات فيها. وفي الوقت الحاضر، لدينا ما يقرب من ٣٠٠ ٢ جندي يخدمون في البلد. كما تسهم الوحدة الهندية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التنمية المستدامة لشعب جنوب السودان ورفاهه. وفي وقت سابق من هذا الشهر، نظمت كتائبنا معسكرات للتدريب على الحاسوب والمساعدة البيطرية في أماكن انتشارها.

وفي هذه المرحلة التحولية، نعتقد أن جنوب السودان يحتاج إلى دعم صادق من المجتمع الدولي، بما في ذلك من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. وعلى الصعيد الثنائي، قام وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، شري ف. موراليدهاران، بزيارة جنوب السودان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وعقد مناقشات مع قيادة جنوب السودان، بمن في ذلك الرئيس ووزير الخارجية، بشأن النهوض بالعلاقات الثنائية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. والهند ملتزمة بالعمل مع حكومة جنوب السودان في سعيها إلى تحقيق السلام والتقدم والازدهار.

**السيد يورغنسن** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سعيد، والسفير فام على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بالثناء على تحسن الاتصال بوجه عام بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالخطة المتعلقة بالعدالة الانتقالية. ونأمل أن تحذو حذوها المحكمة المختلطة لجنوب السودان وكذلك هيئة التعويض وجبر الضرر، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الذي أعيد تنشيطه.

ما برحنا، طوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، نطالب بالتنفيذ السريع لاتفاق السلام. ولا يزال الأمر مؤجلا، وهذا يفقد القادة مصداقيتهم في نهاية المطاف. فإعادة توحيد القوات المسلحة المنصوص عليها في اتفاق السلام، وهو أمر حاسم لجعل جنوب السودان مستقرا، توقفت بشكل تام بسبب المستوى الهائل من عدم الثقة بين الجهات السياسية الفاعلة في البلد والنزاعات التي تقودها الميليشيات. إننا بحاجة لأن نشهد تطورات أكثر إيجابية في الواقع، وليس على الورق فقط. وعلى عكس ما يعتقد البعض، فإن التأخير في تخريج القوات الموحدة اللازمة لا علاقة له بحظر الأسلحة. وهناك أحكام في القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) تسمح للحكومة بالمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام.

وعلى الرغم من افتتاح البرلمان في ٣٠ آب/أغسطس، لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم حتى الآن، مما يؤخر إقرار تشريع حاسم. ويكتسي عمل البرلمان أهمية حاسمة، إذا كان لجنوب السودان أن يجري انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، فإن قمع الحيز المدني ومضايقة الناشطين في مجال حقوق الإنسان أمران غير مقبولين. فجميع منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون قادرة على التعبير عن آرائها بحرية وبدون خوف من الانتقام. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذت في ولايتي واراب والبحيرات. وندعو الحكومة إلى التحقيق في عمليات القتل تلك، وأن تقوم بذلك امتثالا لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا بحاجة لأن نشهد تحسينات في حالة حقوق الإنسان داخل البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية كارثية، حيث يحتاج أكثر من ٦٠ في المائة من السكان إلى المعونة الإنسانية. ويشهد البلد أسوأ أزمة غذائية منذ استقلاله، حيث يواجه آلاف الأشخاص ظروفا شبيهة بالمجاعة في عدة مناطق منه. ومما يزيد من تفاقم الحالة المزرية الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والأثر الاجتماعي والاقتصادي لمرض فيروس كورونا. ولا نزال ندعو الحكومة إلى توفير حماية أفضل للعاملين في المجال الإنساني خلال كفاحهم من أجل حياة العديد من أبناء جنوب السودان.

وختاما، أود أن أشكر نيكولاس هايسوم، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على ما قاموا به من عمل قيم في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، أشكر السفيرة ليندا توماس - غرينفيلد والولايات المتحدة على قيامهما على الصياغة، والسفير دانغ كوي وفريقه على قيادتهما التي لا تشوبها شائبة كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

**السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيدة سعيد على إحاطتيهما وعلى العمل الدؤوب الذي قام به فريقاهما في جنوب السودان وفيما يتعلق به. وأود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في توجيه الشكر لفييت نام على قيادتها للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، بما في ذلك إحاطة اليوم والزيارة الأخيرة.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية ردا على ما سمعناه آنفا.

أولا، على نحو ما سمعنا من مقدمي الإحاطات، لا يزال تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بطيئا للغاية. إننا نتفهم التحديات، ولكن عدم إحراز التقدم له عواقب حقيقية وخطيرة على شعب جنوب السودان. وتنضم المملكة المتحدة إلى الآخرين في دعوة السياسيين إلى مضاعفة جهودهم في عام ٢٠٢٢.

ويظهر التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال الإدارة المالية العامة ما يمكن تحقيقه عندما يعمل جنوب السودان بالشراكة مع المجتمع الدولي. ونحث الحكومة الآن على اعتماد الميزانية السنوية المؤجلة. ومن شأن تحسين الشفافية الاقتصادية والتصدي للفساد أن يدعما سبل العيش في جنوب السودان ويساعدا على جعل البلد أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين.

ويسر المملكة المتحدة أن تخريج القوات الموحدة اللازمة من القائمة بات وشيكا. غير أننا نرفض الحجة القائلة بأن حظر الأسلحة كان مسؤولا عن التأخير الطويل في تخريجها. فإجراءات الإعفاءات موجودة لكفالة ألا يشكل حظر توريد الأسلحة عقبة أمام الاحتياجات الأمنية المشروعة لجنوب السودان. وإذ أنوه بالإحاطة التي قدمها ممثل فييت نام، أود التأكيد على أهمية إلغاء الترشيحات المقدمة إلى فريق الخبراء حتى تتمكن اللجنة من الوفاء بولايتها.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا تزال الحالة في جنوب السودان تثير قلقا بالغا. فعلى نحو ما سمعنا اليوم، لا يزال المدنيون والصحفيون ومنظمات المجتمع المدني يواجهون قيودا على حريتهم في التعبير وتكوين الجمعيات. ولا يشكل إسكات تلك الأصوات السبيل إلى إحلال السلام والاستقرار، كما أنه لا يفضي إلى التقدم نحو إجراء انتخابات تتسم بالشفافية وشمول الجميع. كما نشعر بالانزعاج إزاء استمرار التقارير الموثوقة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المرتكب في جنوب السودان. ويجب أن تنتقل خطة عمل جنوب السودان بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الخاصة بالقوات المسلحة على وجه السرعة من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ.

وأخيرا، أؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز الاستجابة للأزمة الإنسانية الحادة في جنوب السودان. فقد سمعنا اليوم كيف أن الصدمات المناخية تضاعف من الاحتياجات الإنسانية المرتفعة بالفعل. وأحث قادة جنوب السودان على اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للعوائق التي تحول دون وصول العاملين في المجال الإنساني والتهديدات التي يتعرضون لها.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار دعوتنا قادة جنوب السودان إلى تنفيذ التزاماتهم. ويحدونا أمل صادق في أن يظهروا لشعبهم في عام

٢٠٢٢، بدعم من المجتمع الدولي، أنهم جادون في إحراز التقدم من أجل الجميع.

**السيدة غاسري** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر لنيكولاس هايسوم ووفاء سعيد على إحاطتيهما، ولفييت نام على عملهما بصفتها رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان على مدى العامين الماضيين.

وسأركز على ثلاث نقاط.

نأسف لأن تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قد فقد الزخم خلال الأشهر الماضية. وقد أحرز بعض التقدم، مثل تعيين الرئيس سلفا كير تسعة مجالس تشريعية للولايات، وعقد منتدى للمحافظين في جوبا، والحد من القيود المفروضة على حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولم يبدأ البرلمان بعد عمله، رغم وجود عدة مشاريع قوانين ذات أولوية تنتظر النظر فيها واعتمادها.

ولا يزال تنفيذ الترتيبات الأمنية متوقفا أيضا. ونأسف لاستخدام حظر الأسلحة ذريعة لتبرير حالات التأخير. ويجب تشكيل قيادة القوات الموحدة دون تأخير ويجب أن يكمل الجنود تدريبهم.

ونحيط علما بالإحاطة التي قدمتها البعثة بشأن استراتيجيتها لدعم عملية إصلاح قطاع الأمن. وفرنسا على استعداد لدعم تلك الجهود، بما في ذلك من خلال تنفيذ أساليب مبتكرة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. كما أننا على استعداد للنهوض بولاية المساعدة التقنية للبعثة، شريطة أن تحقق الحكومة الأهداف التي حددها مجلس الأمن.

ويجب على السلطات مضاعفة جهودها في ضوء الانتخابات العامة. ومن الضروري أن توضع فورا الترتيبات الأمنية ذات الصلة والإطار الدستوري والتشريعي للانتخابات، وأن يتم تفعيل اللجنة الانتخابية الوطنية، وأن تخصص الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات.

وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لتوحيد الصفوف. فتشرذم بعض الأطراف الموقعة على اتفاق السلام المعاد تنشيطه يشكل تهديدا خطيرا للالتزام بوقف إطلاق النار. ونرحب بجهود الجهات الفاعلة الإقليمية في دعم عملية السلام. ونشجع، على وجه الخصوص، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وكينيا، وأوغندا على البقاء منخرطين في تيسير الحوار بين الأطراف في جنوب السودان.

أما نقطتي الأخيرة فهي أنه يجب احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونتوقع من سلطات جنوب السودان أن تضمن حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي. كما نشعر بالقلق إزاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذت في ولايتي واراب والبحيرات، وندعو سلطات جنوب السودان إلى مكافحة إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.

وأخيرا، فإننا ندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي. ويجب ألا تمر أعمال العنف هذه من دون عقاب، ومن المهم أن يحاسب المجلس مرتكبيها.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. وندعم عمله وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد استمعنا إلى تقرير ممثل فييت نام عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان والسيدة وفاء سعيد من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالة الإنسانية في ذلك البلد. ونرحب أيضا بممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

لقد أولينا اهتماما كبيرا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2021/1015). ولا يزال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان فعالا. وعين البلد مجالس للولايات وتشكل برلمان من مجلسين. وأعد مشروع قانون للدستور للنظر فيه. ونرحب أيضا بالتزام قيادة جنوب السودان بإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن البيئة الأمنية – التي لا تزال تشكل تحديا رغم التراجع العام في العنف – ستؤدي دورا حاسما

في تحقيق المزيد من النتائج. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاشتباكات المسلحة المحلية بين القوات الحكومية وتشكيلات المعارضة؛ وبانقسام في معسكر نائب رئيس جنوب السودان، رياك مشار، الذي جاهر بمعارضته عدد من القادة الميدانيين المؤثرين؛ وبالاشتباكات القبلية المسلحة المتفرقة في أجزاء من جنوب السودان. إن الحالة في المنطقة الاستوائية الكبرى تثير قلقا خاصا.

ونظرا لهذه الظروف، من المهم ضمان الإسراع بتشكيل القوات الموحدة اللازمة. وندعو جميع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط إلى الانضمام إلى عملية بناء الدولة. ومن الضروري مواصلة الحوار الذي بدأ مع فصيل كيت قوانق التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك عملية التفاوض من خلال جماعة سانت ايجيديو.

ونعتقد أن ما منسبيل عدا التنفيذ السريع والكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها سيساعد الأطراف على تعزيز الثقة المتبادلة وتجنب تكرار أخطاء الماضي. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها السيد هايسوم، وكذلك بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمساعدة البلد في تنفيذ أحكام محددة في اتفاقات السلام.

ونحن مقتنعون بأنه ستعين، بعودة الحالة في جنوب السودان إلى طبيعتها، إجراء استعراض لنظام الجزاءات القائم الخاص بالبلد. ونأمل أن تتمكن سلطات جنوب السودان من إحراز تقدم كبير في تنفيذ المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١) من أجل تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا استعداد بلدنا لمواصلة تقديم الدعم اللازم لجنوب السودان في إقامة كيان الدولة.

**السيدة يول** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته وعلى جهوده أيضا. كما أشكر السيدة وفاء سعيد على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية المتردية وممثل فييت نام على إحاطته عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ونرحب بحضور ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

إن النرويج لا تزال يساورها قلق عميق إزاء الحالة في جنوب السودان. ولا يزال الشعب يعاني. والحالة الإنسانية أسوأ من أي وقت مضى، وقد تفاقمت الآن بسبب الفيضانات الغزيرة، كما سمعنا من التفاصيل الدقيقة التي عرضها مقدمي الإحاطات. لكن العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق مستقبل أفضل تتمثل في بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فانهيار اتفاق السلام ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. ونرحب بإعادة تشكيل معظم مجالس الولايات مؤخراً وتعيين أعضاء جدد فيها ونحث حكومة جنوب السودان على الانتهاء من تلك العملية. ونرحب أيضا بقرار الرئيس استئناف محادثات روما مع الأطراف غير الموقعة.

ومع ذلك، يجب على قادة جنوب السودان إثبات تصميم حقيقي لتحقيق نجاح الاتفاق بأكمله. ونشدد على ضرورة الانتهاء من تنفيذ الفصل ٢ المتعلق بالترتيبات الأمنية. كما أنه من الضروري ترشيح أعضاء للجان المتخصصة التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي والتعجيل بسن التشريعات المهمة. وأي تأخير سيقوض عملية إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الأهمية بمكان أن تكون عملية الإصلاح الدستوري شاملة للجميع وأن يقودها شعب جنوب السودان ويتولى زمامها.

ويساور النرويج قلق عميق إزاء تقليص الحيز السياسي في جنوب السودان. إن محاولات إسكات أصوات نشطاء المجتمع المدني ووسائط الإعلام من خلال الاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني تتعارض مع روح اتفاق السلام وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة ستكون أساسية لبناء جمهورية جنوب السودان السلمية والديمقراطية. ويجب إشراكها في جميع المجالات، من السياسة إلى صنع القرار وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نواصل الدعوة إلى الالتزام بحصة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة

كحد أدنى. ونرحب بحلقات العمل التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لعضوات البرلمان.

والنرويج منزعجة بشدة من مختلف النزاعات دون الوطنية، بما في ذلك في طمبرة وواراب وجونقلي. ونؤكد من جديد أن الحكومة مسؤولة عن حماية كافة المدنيين. والعنف هو السبب الرئيسي لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وزيادة الاحتياجات الإنسانية. كما يحول العنف والنزاع، بما في ذلك التهديدات المباشرة من مجموعات الشباب، دون إيصال المساعدات الإنسانية.

إنه لأمر مقلق للغاية أن الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال مستمرة وقد ازدادت بالفعل في الربع الثالث من عام ٢٠٢١. وقد ارتكبت كل الأطراف هذه الأعمال المروعة، بما في ذلك قوات الأمن الحكومية. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبذل كل الجهود لوقف ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال.

ونرحب بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من حماية للمدنيين وأعمال بناء السلام، ولا سيما من خلال قواعد العمليات المؤقتة. ونود أن ننوه بالتحسن الملحوظ في إمكانية وصول حفظة السلام. ولا تزال النرويج ملتزمة بدعم البعثة، ويسرنا تعيين السيدة كريستين فوسن مفوضة شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

والإصلاحات في الإدارة المالية العامة التي تهدف إلى كبح الفساد وتحسين الإيرادات غير النفطية ضرورية أيضًا لتنفيذ اتفاق السلام وتقديم الدعم الدولي. وندعو الحكومة إلى زيادة الاستثمار في الإصلاحات الرئيسية التي ستحقق الشفافية والمساءلة في الشؤون المالية العامة للبلد.

ختاما، لا تزال المنطقة تضطلع بدور قيم في دعم جهود السلام في جمهورية جنوب السودان. ونؤيد مبادرة أوغندا لتنظيم معتكف للقيادة. وإذ نقترب من نهاية هذا العام، أود أن أسجل أملنا في أن يحقق عام ٢٠٢٢ تحسنا في حياة شعب جنوب السودان.

**السيد فام** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص هايسوم والسيدة سعيد على إحاطتيهما الشاملتين. كما أرحب بمشاركة ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

واصل جنوب السودان طوال عام ٢٠٢١ إحراز تقدم في عملية السلام في الوقت الذي يحتفل فيه البلد بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلاله والذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبينما لا تزال هناك تحديات مختلفة، يجب الإقرار بأن الحالة في جنوب السودان بشكل عام هي إحدى المسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعمال المجلس التي شهدت تطورات إيجابية خلال العامين الماضيين. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، ندعو حكومة جنوب السودان والأطراف المعنية إلى مواصلة المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للحفاظ على فترة انتقالية سلمية تتوج بإجراء انتخابات وطنية. وفي ذلك الصدد، من الضروري التعجيل بعملية الإصلاح الدستوري والترتيبات الأمنية الانتقالية.

ونلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الوزراء لاستعراض واعتماد مشروع قانون عملية وضع الدستور ونأمل أن يوافق عليه المجلس التشريعي الوطني الانتقالي قريباً. وكذلك ندعو الحكومة إلى زيادة تيسير مشاركة المرأة وقيادتها لبلوغ هدف الـ ٣٥ في المائة، تمشيا مع اتفاق السلام.

ويجب على جميع الأطراف المعنية في جنوب السودان أن تواصل تسوية خلافاتها وأن تشارك في عملية الحوار وتدابير بناء الثقة. ونثني على الجهود المتواصلة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز السلام والتنمية في البلد، وندعو إلى ذلك. ونتطلع إلى المساهمة الإيجابية للفريق المتكامل للمساعدة الانتخابية التابع للبعثة.

ثانيا، من الأهمية بمكان مواصلة التمسك بالوقف الدائم لإطلاق النار. ونحث حكومة جنوب السودان على بذل المزيد من الجهود للتصدي بفعالية وعلى نحو مستدام للعنف القبلي، وبشكل خاص في معالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية.

و نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة ونكرر تأكيد دعمنا له، وخاصة في حماية المدنيين. وستواصل فييت نام الإسهام بنشاط في عمل البعثة وتعزيز مشاركة الإناث من أفراد قواتنا العاملين في حفظ السلام في البعثة. ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أنشطة إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها في البلد.

ثالثا، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية المتزايدة. ومن دواعي القلق أن مستوى انعدام الأمن الغذائي المرتفع لا يزال يؤثر على أكثر من ٧,٢ ملايين من مواطني جنوب السودان – أي أكثر من نصف سكان البلد. وندعو حكومة جنوب السودان إلى مواصلة بذل قصارى جهدها في تعزيز سبل عيش سكانها، وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه لجنوب السودان في تفادي انعدام الأمن الغذائي والتصدي للكوارث الطبيعية وجائحة مرض فيروس كورونا.

وختاما، بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي تتكلم فيها فييت نام بشأن هذا البند من جدول الأعمال، نود أن نؤكد على أهمية إجراء استعراض منتظم لنظام الجزاءات بشأن جنوب السودان، ولا سيما تنفيذ المعايير المرجعية الرئيسية المحددة في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١). وطوال الزيارة التي قامت بها في الشهر الماضي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، أثلج صدرنا كثيرا استعداد حكومة جنوب السودان للوفاء بهذه المعايير. ونأمل أن تواصل الحكومة التعاون مع اللجنة والمجلس في هذه العملية، التي ستهيئ الأساس الذي سيستند إليه المجلس في استعراض التدابير والنظر في رفعها في عام ٢٠٢٢.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا دعمنا القوي لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لجنوب السودان وشعبه.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*) أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم؛ ومديرة شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة سعيد؛ والسفير هاي أنه فام، على إحاطاتهم. وكما هو الحال دائماً، أرحب بحضور ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

واصل جنوب السودان إحراز بعض التقدم خلال الفترة الأخيرة في تنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد أعاد الرئيس كير ميارديت تشكيل المجالس التشريعية للولايات واعتمدت الحكومة مشروع قانون عملية صياغة الدستور للفترة ٢٠٢١/٢٠٢٠. ونأمل من الأطراف الموقعة على الاتفاق تعزيز التواصل وتوطيد الثقة المتبادلة، وحل خلافاتها كما ينبغي عن طريق الحوار، والتعجيل بتنفيذ الاتفاق، والمحافظة على الاستقرار السياسي في جنوب السودان.

ويواجه جنوب السودان عددا من الصعوبات العملية في تنفيذ الاتفاق، التي لا يمكن حلها دفعة واحدة. ويجب على المجتمع الدولي التحلي بما يلزم من الصبر وتقديم الدعم المطلوب وعدم الاكتفاء باللجوء إلى توجيه أصابع الاتهام والضغط على الأطراف المعنية. وتشيد الصين بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والبلدان الإقليمية لتيسير تنفيذ الاتفاق، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن وقف إطلاق النار في جنوب السودان من الصمود وعلى نطاق واسع، ولكن الاشتباكات القبلية والطائفية استمرت من وقت لآخر. ويجب على الجماعات الرافضة التي لم توقع بعد على الاتفاق المنشط أن تتخلى عن استخدام العنف، وأن تنضم إلى العملية السياسية دون إبطاء. وسيساعد توحيد القوات العسكرية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على تحسين الحالة الأمنية في البلد. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.

إن للنزاع القبلي في جنوب السودان تاريخا طويلا. وينبغي معالجته على النحو المناسب من خلال نهج شامل يجمع بين المنع والوساطة والعدالة وغير ذلك من الوسائل.

وقد تسبب اقتران النزاعات المسلحة بالفيضانات وغيرها من الأحداث في زيادة المستمرة في الاحتياجات الإنسانية لجنوب السودان، وخاصة انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت الذي يزيد فيه المجتمع الدولي من مساعداته الإنسانية، ينبغي أن يساعد جنوبَ السودان على تطوير اقتصاده وإطلاق إمكاناته في مجالات الزراعة والطاقة وغيرها من المجالات.

وفي المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، كشف فخامة الرئيس الصيني السيد شي جين بينغ عن تسعة مشاريع ستنفذ مع أفريقيا في مجالات مثل الصحة والحد من الفقر والتجارة والاستثمار، ونعتقد أنها ستعطي زخما جديدا لتنمية جنوب السودان وبلدان أفريقية أخرى. وتدعو الصين البلدان المعنية إلى أن ترفع تدابيرها القسرية الانفرادية ضد جنوب السودان من دون إبطاء.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بقيادة الممثل الخاص هايسوم، بقدر هائل من العمل للمساعدة في تنفيذ الاتفاق وحماية المدنيين. ووفقا للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن S/PRST/2021/20، يطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق متكامل للمساعدة الانتخابية في انتخابات جنوب السودان لعام ٢٠٢٣، تقوده بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن الانتخابات مسألة سلام واستقرار لجنوب السودان، ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم تماما ملكية البلد في هذا الصدد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث انخفاض كبير في انتهاكات اتفاق مركز القوات، وهو دليل كافٍ على أن تعزيز المشاركة والاتصال بين بعثات الأمم المتحدة والبلدان المضيفة لها يساعد على تهيئة الظروف التي تمكن البعثات من تنفيذ ولاياتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن على مجلس الأمن أن يقيم، استنادا إلى الحقائق، الكيفية التي ينفذ بها جنوب السودان المعايير اللازمة لتعديل تدابير الجزاءات، وأن يرفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في أقرب وقت ممكن، وأن يساعد حكومته على تعزيز بناء القدرات في قطاع الأمن لديها.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*)**:** اعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد مادوت أقوك** (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ويؤكد وفد بلدي دعمه لكم.

وأود أن أرحب بالسيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في هذه الإحاطة، وكذلك بالسيدة وفاء سعيد وممثل فييت نام في زيارته لجنوب السودان.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، كما صدر في الوثيقة S/2021/1015، المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر.

منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، في عام ٢٠١٨، لا يزال البلد يشهد سلاما وأمنا نسبيين في الجزء الأكبر من البلد.

ومن المعروف الآن أن عملية تنفيذ الاتفاق المنشَّط بطيئة، ولكنها ثابتة، مع التزام جميع الأطراف بتنفيذه بالكامل نصا وروحا، على الرغم من العوامل التي تعوق تنفيذه بسلاسة.

إننا ندرك أن النزاع واسع الانتشار داخل البلد وبين القبائل ولا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمعات المحلية فيه. ولهذه النزاعات لأسباب وعوامل مختلفة، بينها الفراغ الناجم عن عدم وجود حكومات الولايات بسبب التأخير في مصفوفة التنفيذ لتوزيع الولايات فيما بين أطراف الاتفاق، على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام المنشط. ومع ذلك، ومنذ تشكيل حكومات الولايات، بدأ تخف حدة هذا النزاع، وخاصة في ولايتي واراب والبحيرات.

وقد تجلت هذه التغييرات الإيجابية في بيان فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت في ملاحظاته الختامية أمام منتدى المحافظين الذي اختتم أعماله للتو في جوبا، عندما هنأ صاحب السعادة الجنرال رين توين مابور، حاكم ولاية البحيرات، على الجهود التي بذلها من أجل تهدئة الأوضاع في الولاية، مما سمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع من دون خوف.

وتعمل قيادة المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله على تشكيل فريق قيادي في الجمعية، بما في ذلك إنشاء قيادات مختلف اللجان واللجان الفرعية. وبمجرد الانتهاء من تلك الإجراءات في الوقت المناسب، ستبدأ الجمعية النظر في البنود المدرجة في أولويات أعمالها، على النحو الذي يقتضيه الاتفاق المنشط.

وهناك حاجة إلى مزيد من الوضوح حول ادعاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها أنه لم يتم إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، ولا سيما توحيد القوات ونشرها، في الوقت الذي تستعد فيه قيادة القوات المسلحة لتخريج القوات. ولا تزال العمليات جارية وستكتمل بمجرد الانتهاء من الترتيبات.

وعلى مر السنين، ظل فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت النصير الرئيسي للسلام والاستقرار والمصالحة في جنوب السودان. فهو لا يزال أحد أعمدة السلام والحلول التوفيقية، ليس داخل حزبه فحسب، ولكن كثيرا ما تمتد مساعيه الحميدة لتشمل الأطراف الأخرى كلما واجهت مشكلة. وقد تجلى ذلك بمشاركته في حل الخلافات في "الأحزاب السياسية الأخرى"، وهي منظمة سياسية تمثل ائتلافا للأطراف الأخرى في الاتفاق، بشأن اختيار أعضاء البرلمان في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها، أو في ائتلاف آخر عندما لم يتمكن من الاتفاق على اختيار المرشح المفضل لمنصب نائب الرئيس.

ولذلك، وبنفس هذا الفهم وهذه الروح، أرسل فخامة الرئيس كير ميارديت مبعوثه للاجتماع مع قيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان فصيل كيت قوانق، للدعوة إلى الهدوء والتحلي بضبط النفس إزاء التدابير التي من شأنها أن تلحق المزيد من المعاناة بجنوب السودان. ولذلك ينبغي النظر إلى ذلك على أنه تدبير وقائي أكثر من أنه انتهاك لشروط اتفاق السلام.

إن تغير المناخ يمثل حقيقة واقعة في جنوب السودان، مع فترات مطولة من الجفاف أو الأمطار الغزيرة، التي غالبا ما تؤدي إلى الفيضانات أو تدفق كميات كبيرة من المياه من الجزر، مما يتسبب في الكثير من الفيضانات. وقد تسببت تلك الفيضانات في معاناة ونزوح أعداد كبيرة من السكان في المناطق المتضررة. وستفوق تداعيات ذلك الأمر طاقة الحكومة. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة ليس فقط على تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين، ولكن أيضا على مواجهة العواقب الطويلة الأجل من خلال الأخذ بتدابير التكيف والتخفيف. وجنوب السودان مشارك قوي في جميع المحافل المعنية بتغير المناخ لأن التزامنا مدفوع بالتأثير الذي نشعر به.

وفي الختام، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى التوقف عن التردد وممارسة الانتقائية، بينما تظل المسألة قيد نظره الفعلي. والعبء المالي للاتفاق المنشط أكبر من أن تتحمل الأطراف وحدها تمويله. فلنقرن وعودنا بالتمويل.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

*رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.*